

قضية

التحولات التي يشهدها العالم العربي كانت ولا تزال محل اهتمام المراقبين والباحثين الألمان، مثل أقرانهم الأوروبيين. ولا سيما بعد توافد العديد من «جهاديين» القارة العجوز إلى سوريا لقتال نظام الرئيس بشار الأسد، حيث باتت معضلة سيطرة العنف الديني مقلقة بالنسبة إلى الألمان الذين يقاتل من مواطنيهم نحو 90 عنصراً في بلاد الشام

أزمة العالم العربي بعيون ألمانية برميل بارود لم يحدث من قبل

معمّر عطوي

اهتمت مراكز الأبحاث ومؤسسات المجتمع المدني في ألمانيا بالحراك الشعبي العربي، والمخاطر التي نجمت عنه، ما جعل الأمور تخرج عن عقابها، فصدرت العديد من الدراسات والأبحاث والمقالات والتحقيقات التي تتناول الأزمات التي تعانيها بلدان عربية مثل سوريا ومصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين إلخ، وأظهرت القلق البالغ من تحول إرادة الجماهير لتحقيق الديمقراطية نحو معضلة سيطرة العنف الديني.

في هذا السياق بدأت إحدى روافد مؤسسة العلوم والسياسة الألمانية (المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن)، بالعمل على مشروع بحثي كبير بعنوان «تغيير النخبة والتعبئة الاجتماعية الجديدة في العالم العربي»، على أن يُنجز بين عامي 2012 و2015.

المشروع الذي يقوده الدكتور موريل أبسورغ، ويقوم بتنسيقه هابكو فيمن، تموله وزارة الخارجية الألمانية كجزء من تحول الشراكات مع العالم العربي. وتشارك فيه مؤسسة «روبرت بوش»، بالتعاون مع مؤسسة «هاينريش بول»، ومعهد رعاية المهووبين من مؤسسة «هانس زايدل».

يشير المشروع إلى أنه لأول مرة تنجح



«السنة ضد الشيعة»

في بحثه بعنوان «السنة ضد الشيعة. سياسة السلطة تغذي المعارضة الطائفية»، يرى الخبير الألماني غيدو شتاينبرغ (الصورة)، أن الصراع بين السنة والشيعة في الشرق الأوسط ينطلق على أساس العداءات الدينية القديمة. ويقول في بحثه الذي نشرته صحيفة «دي سايت»، إن هذه الصراع يغذيه الإسلاميون السنة بدوافع سياسية مناهضة لإيران من السعودية. ويقول الباحث الرميل لدى «المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن» في برلين، إن تزايد الأعمال العدائية الطائفية لها سبب آخر يكمن في سياسة السعودية، التي تُعتبر اليوم القوة الرائدة في المعسكر السني.

ويشير إلى أن حكومة المملكة منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، جعلت سياسة «مناهضة التشيع» قضية سياستها الإقليمية.

(الأخبار)



مصر تشهد صراعاً بين طرفين لا يمكن التوفيق بينهما (محمد عبد المنعم - أ ف ب)

الجدد؟ وهل يمكن أن يستمر تأثيرهم؟ وكيف يتعاملون مع السابقين الذين لا يزالون في هياكل السلطة؟ وهل تخلق التعبئة السياسية هوية وطنية شاملة، أم تُمهّد الأرضية للشعبوية، والتطرف وتساعد الصراعات الموجودة؟

ووفق خطة الدراسة هذه، فإن «هذا الأمر يؤدي إلى تنفيذ تغييرات في الأفكار السياسية في مفاهيم النظام»، طارحة السؤال: هل يوجد بدائل لما تميزت به الأنظمة الحاكمة من استقرار لفترة طويلة؟ وأخيراً في أي شكل يمكن الجهات الخارجية مثل ألمانيا والاتحاد الأوروبي أن تتعاوى مع الأنماط الجديدة؟ يتضمن المشروع الذي تساهم فيه

التعبئة الشعبية في تحدي مواقف السلطة في عدة أنظمة عربية كانت قد أسست أجهزة أمنية موالية وتحالفات نخبوية تميزت بالاستقرار. بذلك، تظل الأمور مفتوحة على ما إذا كان تغيير القيادة الناجح في بعض الدول يشكل في الواقع تغييراً للنظام، وإلى أي مدى هناك تغيير شامل على مستوى النخب؟ وي طرح البحث تساؤلات واقعية عن الواقع العربي الحالي في ظل تغيير قيادات تونس ومصر وليبيا واليمن، طارحاً بعض الأسئلة الجوهرية مثل: «هل هو مجرد تناوب داخل النخب السياسية القائمة أم هناك إشراك لفاعلين جدد؟ ومن هم بالضبط هؤلاء الفاعلون

ما حقه ودل

قد يدلي مسزب وثائق «وكالة الأمن القومي» إدوارد سنودن بشهادته أمام مدعين المان في قضية التجسس الأميركي على هاتف المستشارية أنجيلا ميركل. واستبعدت مصادر روسية أن يتمكن سنودن من السفر إلى الخارج إذ يمكن أن يسلمه أحد البلدان الحليفة إلى الولايات المتحدة. لكن، حسب المصادر، يمكن أن ترسل النيابة العامة الألمانية إلى روسيا مندوبها للقاء سنودن أو أن تنقل إليه أسلنتها خطياً. (الأخبار، أ ف ب)

تونس

مواجهات في سيدي بو زيد... والمستيري VS الناصر

تونس - نور الدين بالطيب

هل تنفجر اليوم الأزمة السياسية في تونس، أم تزداد تعقيداً؟ كل المؤشرات كانت تتجه نحو انفراج الأزمة بالإعلان اليوم عن رئيس الحكومة الجديد الذي جرى التوافق عليه بين الأحزاب المشاركة في الحوار الوطني، لكن ما جدّ أمس في اجتماع رؤساء الأحزاب يبدو أنه سيؤجل التوصل إلى وفاق أو قد يتطور الخلاف لينسف الحوار من جديد.

فبعد أن بقي مرشحان فقط من القائمة النهائية التي ضمّت ثمانية مرشحين لرئاسة الحكومة، لم تُبق لجنة المسار الحكومي إلا على مرشحين هما أحمد المستيري ومحمد الناصر. ويحظى المستيري بدعم حركة النهضة والحزب الجمهوري والتكتل من أجل العمل والحريات، فيما يحظى محمد الناصر بدعم حزب نداء تونس والجهة الشعبية وحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي. وفي الوقت الذي يتمسك فيه شق من المشاركين في الحوار بالمستيري، يرفض الشق الثاني هذا المرشح، وذلك لمجموعة

من الأسباب من بينها كبر سنه (88 سنة) وعدم تمتعه بالإشعاع الدولي الذي قد يمكنه من الحصول على قروض واستثمارات خارجية لإنعاش الاقتصاد المريض.

أما سياسياً، فالمستيري محسوب على «النهضة» التي تحالفت معها منذ أول انتخابات تعددية عرفتها سنة 1981، وحاز عدداً كبيراً من الأصوات، لكن وزارة الداخلية رُفقت النتائج لمصلحة الحزب الدستوري الحاكم. وحافظ الرجل على علاقته الوطيدة مع الإسلاميين حتى زمن الرئيس زين العابدين بن علي. بل كان المهندس الفعلي للتحالف بين حزب «التكتل» المنشق عن حركة الديمقراطيين الاشتراكيين و«النهضة». ويُعتبر الأب الروحي لرئيس المجلس الوطني الدستوري مصطفى بن جعفر.

في هذه الأثناء، هدّت الجبهة الشعبية ونداء تونس وحزب المسار الديمقراطي الاجتماعي بالانسحاب من الحوار الوطني إذا ما مُرّر مقترح «النهضة» بالتصويت على رئيس الحكومة الجديد في المجلس التأسيسي، وذلك لأن هذا

المقترح سيمكن المستيري من الترشح بسهولة، باعتبار أن الترويكا تملك الأغلبية المريحة.

وكان المستيري قد أعلن انسحابه الأربعاء الماضي من سباق المرشحين لرئاسة الحكومة، لكن يبدو أن الترويكا والحزب الجمهوري قد ضغطا من أجل ترشحه. وهناك من يعتقد أن عودة المستيري ليست إلا مناورة من «النهضة» لتحسين شروط التفاوض في الحصول على ضمانات من المعارضة بعد مغادرتها الحكم. إذ إنها تعلم قبل غيرها أن المستيري رجل متقدم في السن ولا يملك المؤهلات الصحية الدنيا للحكم.

وعلى عكس المستيري، يتمتع الناصر بسمعة دولية كبيرة؛ فهو خبير لدى المنظمات الدولية، وتحمل مسؤولية أممية في مجال العمل الاجتماعي والتنمية المحلية في جنيف. وعُرف أيضاً بالنزاهة ونظافة اليد عندما تولى وزارة الشؤون الاجتماعية في الثمانينيات زمن الحبيب بورقيبة.

كان وراء عدد كبير من الامتيازات التي تحققت للعمال، ما جعله شخصية

محبوبة من النقابيين. وعرف بولعه بالموسيقى السمفونية وتأسيسه لأهم مهرجان للموسيقى السمفونية في مدينة اللجم الأثرية وسط البلاد.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه جلسات الحوار الوطني، تجددت المواجهات بين قوات الحرس والجيش مع مجموعة إرهابية جديدة في منطقة أم العظام في سيدي بوزيد، يعتقد أنها على صلة بمجموعة سيدي علي بن عون، التي اغتالت سبعة من عناصر الحرس الوطني يوم 23 تشرين الأول الماضي.

وتمكنت قوات الحرس مدعومة بالجيش والشرطة من القبض على سبعة عناصر من هذه المجموعات، بينما لا تزال عمليات التمشيط متواصلة. إلى ذلك، تتوقع وزارة الداخلية، حسب ما أصدرته من بيانات، لجوء المجموعات الإرهابية التي لها صلة بتنظيم أنصار الشريعة إلى تنفيذ عمليات جديدة بقصد إرباك الأمن وتخويف المواطنين الذين لم يعرفوا طوال تاريخ تونس ما يعيشونه اليوم من خوف من المجهول الذي يذكرهم بسيناريو الجزائر.